IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (1): 16-25

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

**Bootee Diyar Shakir Ismael & Amin Akam Muhammad Hamad. The role of investment in the development of Iraqi economy.** ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2024) 14 (1):16-25.**

# The role of investment in the development of Iraqi economy

Diyar Shakir Ismael Bootee [1], Akam Muhammad Hamad Amin [2]

[1] *Salahaddin University- Erbil /college of Administration and Economics, Erbil, Iraq*
[2] *Ministry of Higher Education and Scientific Research, Erbil, Iraq*

diyarbootee@gmail.com[1]
akam.mhe@gmail.com[2]

**Abstract:** The role of investment is crucial for the progress and prosperity of Iraq's economy, aiming to provide the Iraqi individual with the highest level of well-being in this advancement. Investment has positive effects on the economy, contributing to increased productivity and thus economic progress. Therefore, this research aims to shed light on the development of economic strategies for the advancement of the Iraqi economy through the role of investment. The objective of this research is to clarify the economic situation for the post-2003 advancement of the Iraqi economy. The importance of this research lies in the fact that the independence of the investment sector will play an effective role in Iraq's economy. However, this independence should be under the control of the Iraqi government under good governance.

The research also emphasizes that Iraq needs to invest in infrastructure in all its provinces, including investment in residential and non-residential buildings, as well as the healthcare and electricity sectors, which have been devastated by ongoing wars in Iraq. Therefore, investment should not be limited to a specific sector but should encompass all different economic sectors in Iraq, presenting a challenge addressed in this research.

**Keywords:** Economic progress, investment, diversification in investment, citizenship rights, economic development.

# دور الاستثمار في تقدم الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٢٣

م.د. ديار شاكر اسماعيل بوتى [١]، الباحث: ئاكام محمد حمدامين [٢]

[١] *جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق*
[٢] *وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اربيل، العراق*

**المستخلص:** إن دور الاستثمار مهم جدا في تقدم اقتصاد العراق وازدهار البلد، وذلك لكي يحصل الفرد العراقي على أعلى نسبة من الرفاهية في هذا التقدم، كما أن للاستثمار أثارا إيجابية على الاقتصاد بما يسهم في ارتفاع مستوى الإنتاجية ومن ثم تقدم الاقتصاد، لذا تسعى هذه البحث تسلط الضوء على وضع إستراتيجيات اقتصادية لتقدم الاقتصاد العراقي من خلال دور الاستثمار. لذا كان الهدف من هذه البحث هو توضيح الحالة الاقتصادية لتقدم اقتصاد العراق ما بعد عام ٢٠٠٣. وكذلك يكمن أهمية هذه البحث أن استقلالية القطاع الاستثمار سيكون لها دور فعال في اقتصاد العراق، ولكن يجب أن يكون هذه الاستقلالية تحت رقابة الحكومة العراقية في ظل الحكم الرشيد.

في هذه البحث تم التركيز أيضا على أن العراق يحتاج إلى الاستثمار في البنية التحتية في كل المحافظات العراقية ومنها الاستثمار في المباني السكنية وغير السكنية، وأيضا القطاع الصحي والكهرباء التي دمرت جراء الحروب المستمرة في العراق، لذا يجب أن لا يكون الاستثمار فقط في قطاع محدد، بل يجب أن يكون الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق، وهذه هي مشكلة هذا البحث. ركز البحث أيضا على الاستثمار في القطاع النفطي في العراق وذلك لتأهيل القطاعات النفطية وتنمية القطاعات المترابطة معها، وذلك باستغلال الاستثمارات بالشكل الأمثل وتوظيفها بالطريقة المثلى. لذا سيسهم البحث في تسليط الضوء على دور الاستثمار في العراق لتقدم اقتصاده.

**الكلمات المفتاحية:** التقدم الاقتصادي، الاستثمار، والتنويع في الاستثمار، حقوق المواطنة، التنمية الاقتصادية.

**Corresponding Author: E-mail:** diyarbootee@gmail.com

**المقدمة:**

إن دور الأستثمار كبير جدا في العراق سواءً الأن أو في المستقبل، لإن العراق عانى من الحروب المدمرة للبنية التحتية، ومنها أتسم اقتصاد العراق بتخلف قطاعاته وتفاقم أزماته بالارتباك والتناقضات، وأخيرا بتدهور وفشل أجهزة الدولة. وقد كان النفط هو مورده الرئيس، ولعب دورا حاسما في هذا الصدد، ومن الممكن أن يلعب في المستقبل الدور نفسه سياسيا وإقتصاديا، وتبقى الحقيقة أن الاحتكارات الأجنبية عملت بجدية في هذا الصدد وأخيرا أدى كل هذه الأزمات إلى تدهور البلد وفشل أجهزة الدولة، (JAWAL,2022).

لذلك كان العراق موطن الصراعات منذ قديم الزمان وذلك لوجود موارد طبيعيه مهمه فيها ومنها النفط الذي كان عليه الصراع حتى يومنا هذا من قبل الشركات العالمية الكبيره وذلك للإستثمار فيه، وهذا ما أثر على إقتصاد العراق قديما وحديثا. كما أن أول ما وجدوا النفط كان في حقل بابا كوركور في محافظة كركوك وبدأ الصراع في هذه المنطقة إقتصاديا وسياسيا، وتطورت هذه الصراعات، من خلال الثورات والأزمات، وكانت القوى الداخلية والخارجية لها تأثير كبير في هذا الصدد، وهذا ما أدى إلى تغير نظام الحكم فيه، ومنها في عام ٢٠٠٣. ولكن مع كل التغيرات في النظام لم يتمكن الشعب العراقي بأكمله الإستفادة من موارده الأقتصادية، وتقدم إقتصاده من خلال الأستثمارات، وذلك بسبب هذه الصراعات، بقى العراق على وتيرة واحده في نموه الأقتصادي وعدم تقدم إقتصاد العراق. لكن الأن، نرى أن الأستثمار في القطاع العقاري يصبح ظاهرة مبينة، ومع ذلك لا نرى الأستثمار في القطاعات الأقتصادية الأخرى بشكل ملحوظ، لذا نرى أن الوضع يحتاج إلى دراسة بحثية لتقدم اقتصاد العراق من خلال الأستثمارات في القطاعات الأخرى الأقتصادية مثل قطاع الصحة والكهرباء مثلا. ويعد الأستثمار أحد العوامل المؤثرة في تقدم الدول ونموها ومؤشرا على انفتاح الأقتصاد ومقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، وفي هذا الشأن تسعى البلدان النامية إلى زيادة دور الأستثمارات لتطوير إقتصادها. اليوم كيف يتطور اقتصاد العراق من خلال الأستثمار بصوره عامة والبلد منهمك بالحروب والمآسي، هذه الأسئلة ستصبح مشكلة البحث، والتي نحن بصدد توضيحها ومعالجتها، وفيما يأتي سوف نقدم الإطار العلمي لهذا البحث.

**أولاً: أهمية البحث**

لا شك أن عدم استقلالية القطاع الاستثمار في العراق سيكون عائقاً أمام تقدم الاقتصاد العراقي ومن ثم عدم ازدهار المجتمع العراقي اقتصاديا. وهنا تكمن أهمية هذا البحث الذي يدرس الواقع الاقتصادي في العراق ودور الاستثمار فيه ومن ثم توجيه الاستثمارات المستقبلية لتقدم الاقتصاد العراقي.

**ثانياً: مشكلة البحث**

لا يوجد التنويع في الأستثمار بشكل منظم وفعال في كل القطاعات الأقتصادية في العراق، حيث نلحظ أنه لا يوجد دور مهم للإستثمار في القطاعات الأقتصادية عدا بعض القطاعات المعينة، لذا تبدأ المشكلة عندما نبحث عن كيفية زيادة دور الأستثمارات بشكل منتظم في كل القطاعات الأقتصادية لتقدم العراق اقتصاديا وخاصة في ظل حالة الفساد المتفشي والإنفلات السياسي في العراق

**ثالثاً: هدف البحث**

إن الهدف من هذا البحث هو توضيح الحالة الأقتصادية في العراق، حيث نرى أنه على الرغم من وجود الموارد الأقتصادية ووجود الأستثمار في العراق فإنه لايزال متخلفاً في قطاعاته الإقتصادية، وخاصة القطاع الصحي والقطاعات الأخرى مثل الكهرباء، وتدهور حالة الحقوق الأقتصادية لمواطني العراق.

**رابعاً: فرضية البحث**

إن الأستثمارات في قطاع محدد فقط لا يؤدي إلى التقدم الأقتصادي بشكل فعال في العراق وإنما يجب الأستثمار في القطاعات الأقتصادية الأخرى وتحت الحكم الرشيد، وهذا ما يؤدي إلى تقدم الأقتصاد وازدهار المجتمع العراقي.

**خامساً: منهج البحث**

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي الاستقرائي وذلك بوصف المشكلة ومن ثم تحليلها، واقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى مبحثين اثنين: أما المبحث الأول فسوف نتطرق فيه إلى مفهوم الاستثمار في التقدم الاقتصادي العراقي ثم نسلط الضوء على دور الاستثمار في تقدم الاقتصاد في العراق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣، وأما المبحث الثاني فسوف نركز فيه على دور الأستثمار في القطاع النفطي والقطاعات الأخرى. وأما نطاق الدراسة، فمكانيا كان العراق، وزمانيا هو من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣. وقد كان

الاستعراض المرجعي في هذه الدراسة هو الاعتماد على المصادر العربية المتصلة بهذا الموضوع، والدراسات السابقة، وعلى الرغم من ذلك فإننا عانينا من قلى المصادر والبيانات التي تغطي فترة الدراسة التي تبحث في هذا الموضوع، وكانت هناك إحصاءات ولكن كانت محل شك في مصدرها، ولم تكن قيمة بما فيه الكفاية، لذلك اكتفينا بالتركيز على المصادر التي وجدناها في مكتبات العراق، وإقليم كوردستان.

**سادساً: الدراسات السابقة**

أما الدراسات السابقة، فكانت هنالك دراسات قليلة عن هذا الموضوع نذكر منها: ـ

دراسة يهوري نبيل والتي تناولت أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية (يهوري،٢٠١٩)، حيث ركزت على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها مصدراً أساسياً لتمويل الاستثمار ولكن في الحقيقة لم تكن دراسة قيمة بما فيه الكفاية حيث لا نستطيع أن نعدَ الاستثمارات الأجنبية فقط مصدراً أساسياً لتمويل الاستثمارات، كما أن الدراسة لم تكن معمقة في حصر الموضوع. كما إن هناك دراسات أخرى تبحث في الاستثمارات الأجنبية. فبصورة عامة لم تكن هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع، وذلك لإن مشكلة البحث التي نريد الوقوف عندها تبدأ تحديداً بعد سقوط نظام صدام حسين، ومع مرور الزمن والآن نراها في مجتمع الاقتصاد العراقي بشكل أو أخر، وبشكل خاص فقد كانت هناك دراسة لـ(راهيدة طاهر عزيز) والتي تبحث في قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي في تطوير خدمات قطاعي التربية والصحة لإقليم كردستان العراق (راهيدة طاهر، ٢٠٢١)، صحيح إن الدراسة تناولت الموضوع بشكل جيد ولكن كانت جزئية وخاصة بإقليم كوردستان العراق وحده، كما أن كثيراً من الإحصاءات المستخدمة فيها لم تكن واقعية، أي أنها كانت مجرد أرقام وعلى الرغم من دراستها لهذين القطاعين نرى أنهما يعانيان من المشاكل لحد الأن ولم تستطع الحكومة إيجاد الحلول لهما، فلم تستطع دراسة هذه الباحثة من إيجاد الإشكالية، لذا كانت الدراسة ضعيفة إلى حد ما. كما إن كثيراً من الدراسات السابقة كانت في المشكلة بشكل جزئي، ولا تعالجها بشكل واقعي وشمولي، وقد كانت هناك دراسات على الاستثمارات الأجنبية مثلا دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية مع التركيز على إقليم كوردستان والتي قدمت من قبل جميل علي عبد الكريم (جميل علي ، ٢٠٠٨)، وكانت هذه الدراسة واسعة من حيث الكتابة والمعلومات، ولكن الباحث كان لديه مشكلة نفسها التي كانت لدى الباحثة راهيده، لذا بدأنا بدراسة والبحث في دور الاستثمار في تقدم الاقتصاد العراقي حيث يعدّ من المشاكل الآنية في الحقل الاقتصادي ليومنا الحاضر، لذا سوف نركز على هذا الموضوع ومشكلته من هذا الجانب، ومن ثم نبين الإشكالية من خلال مباحث هذا البحث، وسوف نتطرق فيه بشكل مباشر.

## المبحث الأول: الاستثمار في التقدم الاقتصادي العراقي

**١ ـ مفهوم الاستثمار في التقدم الاقتصادي وأهميته**

سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على مفهوم الاستثمار في تقدم العراق اقتصاديا، لإن للاستثمار دوراً فعالاً في الاقتصاد بشكل عام، إن الاستثمار ( Investment ) هو الزيادة والنماء، ويكون ذلك في الأموال سواءً كانت في صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية ***(أدريس رمضان الشكاكي، ٢٠٠٨ ، ص ٩ )***، كما يوجد العديد من التعاريف التي تحاول تحديد مفهوم الأستثمار بشكل واضح، ففي كتاب مبادئ الأقتصاد يعرف الأستثمار بأنه الإضافة والتجديدات في رأس المال القائم في المجتمع ويشمل تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون، ومؤخرا لم يعد مفهوم الأستثمار يقتصر على السلع الرأسمالية بل يشمل الأستثمار في رأس المال البشري أيضا، وبذلك يتضمن الأستثمار في المباني غير السكنية، الطرق والجسور المكائن والألات، الأستثمار في الصحة والتعليم، لذلك نستطيع أن نحدد الأستثمار بشكل دقيق في تفرعاته، حيث يتكون الأستثمار من ثلاثة فروع رئيسة هي :

أ- الأستثمار الخاص.

ب- الأستثمار الحكومي.

ت- والاستثمار الخارجي.

وتختلف العوامل المؤثرة على كل من هذه الفروعات، فالاستثمار الخارجي يتأثر بحالات الرخاء والكساد التي تسود الاقتصادات الأخرى فهو يزداد في حالات الرخاء وينخفض عندما تسود حالات الكساد. أما الأستثمار الحكومي والذي يشمل المستشفيات والصحة العامة والتعليم والطرق والجسور، فهو يتأثر بسياسة الدولة أما الأستثمار الخاص فيتأثر بعوامل عديدة هي الكفاءة والحدية لرأس المال وسعر الفائدة، التوقعات، والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي ***(حسين لطيف، كامل علاوي، ٢٠١٣ ، ص ٢١٧ )***.

من هنا يجب أن نلحظ أن حالة العراق تحتاج إلى الأستثمار في البنية التحتية ومنها زيادة الأستثمار الحكومي في الأستثمار في المباني السكينية وغير السكنية، الطرق والجسور التي دمرت جراء الحروب المستمره في العراق والقطاعات التي لم يكن فيها الأستثمار كثيرا مثل قطاع التعليم، والصحة، الكهرباء، وهذا بدوره يحتاج إلى زيادة هذه الأستثمارات لتقدم إقتصاده الذي هو مشكلة البحث.

كما تبرز أهمية الأستثمار من خلال ارتباط تخطيطه بالكثير من العمليات والأنشطة الأقتصادية الأخرى وتقوم بينه وبين الإنتاج والاستهلاك علاقات متبادلة ومتينة، حيث ستؤدي زيادة الأستثمارات إلى تقدم الأقتصاد. لذا يعدّ الأستثمار صلب التنمية الأقتصادية، فهو يضيف إلى الطاقات الإنتاجية المركبة في الأقتصاد القومي، فتنشأ بذلك قاعدة صناعية كافية لإحداث الانطلاق التنموي واستمرار التقدم الاقتصادي، ويعمل الأستثمار على أحداث توظف أصلي يعقبه توظفا تبعيا محدثا بذلك دخولا جديدة وزيادة في الدخل القومي (الشكاكي، ***٢٠٠٨ ، ص ١٤***). فكان على العراق من ٢٠٠٣ الأستثمار في كل قطاعاته الأقتصادية بشكل متوازن، وهذا الأستثمار يجب أن يكون بشكل منظم من خلال قوانين الأستثمار، وليس فقط في قطاع محدد، مثلا نرى الأستثمار العقاري كثيرا في العراق، وذلك عندما يكون البلد في حالة الانفلات السياسي وفي حالة فساد ستتزايد الأستثمارات في قطاع

العقارات، وسيكون سوق العقار نشطا للغاية، و حسب الصفحة العربية في نيوز سكاي فإن الحكومة العراقية تستعد لاتخاذ خطوة جديدة بتنفيذ برنامجها الخاص بحماية المال العام والأموال المنهوبة واستحداث شعبة في دائرة التسجيل العقاري لمتابعة جرائم غسيل الأموال لإنه كانت هناك زيادة الاستثمارات في هذا القطاع بشكل عام ***(العربية نيوز سكاي،٢٠٢٣)***. لذا عند الحديث حول الاستثمار وتحليله يجب أخذ الموضوع من خلال جميع اتجاهاته، حيث هناك عوامل كثيره تؤدي إلى تفعيل دور قطاع محدد ولا تؤدي إلى تفعيل دور القطاعات الأخرى، لأن عملية الاستثمار عملية معقدة.

لذا عند الحديث على عمليات غسيل الأموال والاستثمار يجب أن يكون معالجة هذه العمليات تحت سلطة (الحكم الرشيد)، ويوضح المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد أنه (*كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها، والخصائص الأساسية لهذه الحكم هو : الشفافية، والمسؤولية، المساءلة، المشاركة، الإستجابة لإحتياجات الناس*) ***(مصدر ألكتروني، صفحة الأمم المتحده، اخر زيارة لها كانت ٢٠٢٤/٠١/٠١)***،

كارولين فرويند رئيس خبراء الإقتصاديين لإدارة منطقة الشرق الأوسط يقول (*في الواقع، إذا ألقينا نظرة على نماذج من بلدان تمر بمرحلة إنتقالية، نجد أن الإستثمار أرتفع بشدة في العديد من الإقتصادات التي أتجهت بشكل مبكر نحو تحسين انظمتها الخاصة بإدارة الحكم، في حين أن تحسين المؤسسات الحكومية أمر ضروري لإبداء الرأي والمساءلة،فإنه ضروري أيضا لزيادة النمو وإستخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة*) ***( مصدر ألكتروني، تقرير من قبل البنك الدولي، أخر زيارة لها كانت ٢٠٢٤/١/٢)***. لذا يعد عملية الإستثمار عملية معقدة والأخذ به من خلال جميع إتجاهاته في تفعيل قطاع محدد والإستثمارفيه.

ويجب أن لا نهمل التوقعات في عملية الأستثمار وزيادته في عملية تقدم الأقتصاد، حيث يعتمد الأستثمار على التوقعات وعلى الثقة لدى رجال الأعمال والنخبة الحاكمة ، حيث الأستثمار في مشروع معين يمتد على طول مدة زمنية معينة، لذا فإن الأستثمار هو رهان على العوائد التي سوف تتحقق خلال تلك المدة، فإذا كانت التوقعات تفاؤلية بشأن المستقبل مثل إنخفاض أسعار المواد الأولية وتوقعات الأسعار، كما أن هناك عوامل أخرى مثل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي يجب أن تأخذها النخبة الحاكمة في العراق بنظر الاعتبار في تفعيل دور الأستثمار في العراق. لذا يجب أن يكون الأستثمار مستقلا حيث يجب أن يكون هناك مناخ مهيأ لاستقلال الأستثمار، وينظم هذا بشكل مباشر داخل سير العمليات الأقتصادية والسياسية في الدولة.

كما أن زيادة الأستثمارات في القطاعات الأقتصادية في الدول النامية وخاصة العراق يجب النظر في قطاعي التعليم والصحة ، حيث أنه هناك زيادة في عدد السكان وارتفاع معدلات الحياة المتوقعة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية مما يستوجب ذلك زيادة الإنفاق الصحي من حيث بناء المستشفيات والوحدات الصحية وارتفاع أسعار الأدوية والأجهزة والمختبرات وما إلى ذلك من هذه المستلزمات مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الصحي، في نفس الوقت يجب تنفيذ سياسات تنموية تستهدف رفع المستوى الصحي والاستثمار فيه وهناك كثير من الدراسات في جانب تمويل الأستثمار في رأس المال البشري بشكل عام الذي يحث على زيادة الأستثمارات في هذه القطاعات الأقتصادية المهمة ومنها دراسة ياسين عثمان في دور الإنفاق الحكومي في الأستثمار البشري في الدول النامية ***(ياسين عثمان، ص، ٨١ ـ ٨٩).***

**٢ ـ دور الأستثمارات في تقدم الأقتصاد في العراق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣.**

يعدّ الأستثمار بصورة عامة أحد العناصر المهمة في الأقتصاد ومحوراً من محاور الحوار بين ما تسمى بدول الشمال والجنوب أي البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، ويعدّ الأستثمار بنداً جوهرياً على جداول الأقتصاد الدولي حيث يلعب الأستثمار وطنيا كان أو أجنبيا دوراً كبير في عمليات التنمية الأقتصادية. والعراق بوصفه من بين أبرز الدول النامية وعلى الأخص بعد انهيار النظام السابق ومحاولات رجوعه إلى أحضان المجتمع الدولي بات يسعى بشكل أو أخر مثابراً لإندماجه في الأقتصاد العالمي الجديد بهدف تحقيق التنمية الأقتصادية.

عند البحث عن مشاكل زيادة دور الأستثمارات في تقدم الأقتصاد العراقي يجب أولاً أن نسلط الضوء على الجوانب القانونية للاستثمار ومنها الضمانات القانونية للاستثمار حيث إن التمتع بالمزايا والحوافز المقدمة من قبل الدولة المضيفة للاستثمار على الرغم من أهميتها كعامل من عوامل تشجيع الأستثمارات في تلك الدولة، فإنه لا يمكن تصور مناخ استثماري دون أن تكون هناك ضمانات قانونية تحمي المستثمر من الأخطار غير التجارية، لذا يلعب القانون في تشجيع الأستثمار وزيادته في العراق إلى جانب حماية المستثمر، لذا تعد سبل وأليات ومدى فاعلية الوسائل وحيادها في قوانين الأستثمار لتسوية المنازعات الأستثمارية في المناطق الحرة موضوعاً بالغ الأهمية من قبل المستثمرين الوطنيين والأجانب لتسوية منازعاتهم الناجمة عن استثماراتهم في المناطق الحرة في الدول المضيفة للاستثمار ***( أزاد شكور، ٢٠٠٥ ، ص ٧٢،٥٩).***

وبعد ذلك يأتي دور تهيئة المناخ الأستثماري في العراق، والذي يشكل ثقلا في مشكلة هذا البحث لزيادة الأستثمارات في العراق، حيث تعدّ حالة المناخ الأستثماري ذات أهمية كبرى في تحديد حجم الأستثمار الخاص في البلدان النامية، إذ يعتمد المناخ الأستثماري إلى حد كبير على تفسيرات عدد من الحكومات والرأي العام لدور الأستثمار في الأقتصاديات المحلية، وغالبا ما تحاط المناخات الأستثمارية بالعدائية تجاه الأستثمارات الأجنبية باعتبارها تأخذ أكثر مما تعطي، وذلك بتحويل الأرباح، والتي ستفوق في المدى البعيد التدفقات الأستثمارية، ومن ناحية أخرى نظمت بعض الهيئات الأقليمية مثل منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية - OECD ـ سلسلة مما يسمى بـ بعثات المناخ الأستثماري إلى كل من تركيا والكاميرون وكولمبيا، وقد قامت هذه البعثات المؤلفة من ممثلين تجاريين بزيارة كل بلد ودراسة كافة أوجه المناخ الأستثماري، وتم نشر تقارير هذه البعثات المتعلقة بكل حالة ***(بدر غيلان،***

***١٩٧٨، ص ٦٨)***، وفي العراق يجب القيام بالبحث في هذا المجال لدى الجامعات العراقية الرصينة، ومنها طرق العمل على تحسين المناخ الأستثماري.

تبرز في العراق وظيفتان للاستثمار وخاصة في المراحل الأساسية من التنمية: الأولى تتناول المشاريع الكبرى التي تتطلب منذ البداية رأس مال ضخم، والتي تكون فيها نسبة راس المال إلى النتاتج مرتفعة نسبيا وتتناول الثانية جملة من العمليات ذات الحجم الصغير، أحيانا ذات الصفة الرأسمالية المتواضعة، وعندما نتكلم عن الأستثمار الدولي يتوارد إلى الذهن مباشرة المشاريع الصناعية، السدود و أعمال الري ...إلخ ثم تدل الوقائع أن لزيادة الأستثمار في تقدم الأقتصاد من غير الممكن فقط ربط الأستثمار الدولي بالبنية التحتية فقط وإنما الأستثمار الخاص بالاستخدام المنتج بصورة مباشرة هو أن تدخل الدول المضيفة في القطاع المنتج، الزراعة، والحرف، والصناعة الصغيرة، لكن لا بد للاستثمار من أن يتكبد أحيانا نفقات ضخمة قبل أن يبدأ بالإنتاج ***(علي مقلد و علي زيعور١٩٧٠، ص ٦٠-٦٣).***

ويجب أن تكون المشاريع في بعض الأوقات مستقلة عن القطاع الحكومي، لإن استقلالية الأستثمار وزيادته تساعد تدريجيا في تقدم الأقتصاد وتساعد تدريجيا الإنتاج الوطني ليحل محل الإنتاج المستورد بصورة ملحوظة في كثير من القطاعات الأقتصادية، إذ يعدّ العراق من أخصب المناطق الزراعية كما تستطيع الحكومة من خلال دعمها لهذا القطاع بأن يكون مستقلا حيث في البداية يستطيع دعمه من خلال الأستثمار ومن ثم يسير هذا القطاع نحو التقدم، كما أن العراق يتمتع بموارده المائية السطحية والجوفية ولا سيما المحافظات الشمالية في العراق والتي تتمثل اليوم في إقليم كوردستان العراق، إذ تمتلك أكبر خزين مائي في المنطقة، وهذا يعزز من أهمية الزراعه حيث إذا تم إستخدامها بشكل سليم سيكون سلة الغذاء للعراق، وهذا يشير إلى أن تكون لدى هذا القطاع في المستقبل عوائد كبيره من خلال دور الإستثمارفيه.

ونرى أن الأستثمار يمثل نشاطا إقتصاديا أساسيا في تطوير الأقتصاد العراقي ومفتاح التنمية الأقتصادية لكثير من الدول العربية أيضا، والتي يفتقر العديد منها إلى رأس المال وذلك بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة أصلاً من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ويعد دور الأستثمار أيضاً العامل الرئيس الذي يتحكم في معدل النمو الأقتصادي، حيث لديه أهمية بالغة في تحقيق التنمية والاستقرار الأقتصادي للبلد وذلك من خلال إشباع الحاجات المختلفة للبلد. لذا أركز أن زيادة الأستثمارات ودوره في القطاعات الأقتصادية في العراق هو العمل على تصنيع البلاد وتقدم إقتصاده واتباع منهج شامل منسق للإستثمارات وخاصة الأستثمار في الصناعات النفطية، والذي سوف نقوم بتسليط الضوء على قطاع النفط في المبحث التالي.

## المبحث الثاني / دور الأستثمار في القطاع النفطي والقطاعات الأخرى

### ١- دور الأستثمار النفطي في تقدم الإقتصاد العراقي

إن دور الأستثمار النفطي في تقدم الإقتصاد العراقي يعتمد في كثير من الأحيان على الأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، لذا يعدّ الأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر مصدراً مهماً من مصادر التمويل في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث يلعب كل منهما دورا مهماً في دفع عجلة التنمية الأقتصادية في هذه الدول إلى الأمام، لإنها دول نفطية ***(د. أميرة حسب، ٢٠٠٥، ص ١٥)***. لذا يعدّ قطاع النفط في الدول العربية ومنها العراق من القطاعات المهمة في الأقتصاد، وفي نفس الوقت محل صراع كبير ما بين كل الدول العربية والأجنبية، وهو المحرك الرئيس والقوة الدافعة الرئيسة للتقدم الأقتصادي وخاصة في العراق، لذا إن استثمار العائدات النفطية في تحقيق التكامل الأقتصادي العراقي مهم جداً لزيادة الأستثمارات في جميع القطاعات الأقتصادية الأخرى، وإذا كانت استثمارات العائدات النفطية تحت حكم رشيد في العراق سنلاحظ أنه سيؤدي ذلك إلى التكامل الأقتصادي بشكل كبير في العراق، فينبغي أن تكون نقطة الإنطلاق في عملية الأستثمار، وفي تلبية حاجات القطاعات الأقتصادية الأخرى، وينبغي أن يكون أيضا نقطة الإنطلاق في النمو المتوازي بين كل القطاعات، وعلى هذا الأساس يعدّ النمو حجر الزاوية في عملية التنمية للدول المعتمده على النفط.

إن عملية التنمية الأقتصادية للتقدم باقتصاد العراق تتطلب إعادة النظر جذريا في البنية الأقتصادية القائمة، وذلك بهدف تشكيل وتطوير البنية الجديدة للاقتصاد القومي العراقي، ويجب أن لا يكون هذا التطوير فقط من خلال تطوير القطاع النفطي وإنما من خلال تطوير القطاعات الأقتصادية الحالية كلها، فيكون التنويع في الأصعدة المختلفة للاقتصاد القومي وجميع وحداته، أي التقدم في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والتجارة الخارجية والداخلية ومن ثم البنية التحتية ***(د. إسماعيل عبد الرحمان، ١٩٧٦، ص ٦٨، ٦٩)*** .

نلاحظ اليوم أن في العراق يشكل النفط مواردا مهماً للثروة الأقتصادية، لإنه يمثل المادة الخام الأساسية للعديد من الصناعات الكيمياوية وأيضا مصدراً للطاقة، فلا تنتهي أهمية النفط بمجرد استخراجه من باطن الأرض، لأن النفط في حالته الخام عبارة عن خليط من عشرات المركبات التي يطلق عليها أسم الهيدروكاربونات، لذلك لابد من نقله إلى معامل التكرير، والمرور بالعمليات الصناعية الإنتاجية لمواد أخرى، فكل هذه العمليات تؤدي إلى زيادة في الأستثمارات الأخرى التي ينتج عنها التقدم في اقتصاد العراق، لإننا ومن خلال إنتاج النفط في الوقت الحالي نستطيع خلق استثمارات أخرى ومن ثم استثمارات عائداتها، حيث إن المنتجات النفطية المختلفة لها أهمية كبيرة في مختلف مجالات الحياة العصرية، لذا يجب استغلال هذه الأهمية والتي تعطي القيمة الأقتصادية الكبيرة للعراق وازدهار العراق ورفاهية المواطن العراقي، وهذا هو تفعيل دور الأستثمارات في تقدم الأقتصاد العراقي. ولكن يجب على العراق تجاوز الجوانب السلبية الملازمة للثروة النفطية والعمل على تطبيق مفردات الحكم الرشيد وهذا ما ركز عليها أيضا المعهد العراقي للإصلاح الإقتصادي ***(مصدر الكتروني، المعهد العراقي للإصلاح الإقتصادي، ٢٠٢٣/٠٩/٢٦)***.

إن وجود النفط والصناعات التكريرية في أية منطقة أو دولة يعد ظاهرة مستثمرة لإنه يعتمد عليها قيام صناعات أخرى بل يعطي ويعظم قيمتها إضافة إلى كونها ضرورية لتطوير الأقتصاد وذلك لإمكانية الأستثمار فيها. لذلك نرى أن صناعة تكرير النفط في العراق قامت بتلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي، ولهذا نلاحظ أن جميع مصافي النفط القديمة في العراق تتميز بطاقاتها الإنتاجية الكبيرة وحتى في سنوات ١٩٧٣ كان العراق لديه إستثمارات كثيره ***(سلوى توفيق، ٢٠٠٧، ص ٥٧)***.

كذلك إن الهدف من الأستثمار النفطي هو تأهيل القطاعات النفطية كافة، وتنمية القطاعات المترابطة معها أيضاً وذلك باستغلال الأستثمارات الفعلية وتوظيفها بالطريقة المثلى وبمشاركة الشركات النفطية الأجنبية بناءً على اتفاقيات متوازنة تسهم في بناء الشركات على المستوى الأفقي والعمودي وتطوير المشاريع الأستثمارية النفطية، وإن هذه التكاملية بين الإفادة من الثروة النفطية والكوادر العراقية وجذب استثمارات تشكل حلقة متكاملة تسهم في استقرار العراق وتنمية اقتصاده تحت الحكم الرشيد، لذلك على العراق اتباع سياسة حكيمة في التعاقد والإنتاج ليتوافق مع مختلف الاعتبارات المتقدمة وتراعي في الدرجة الأولى تكرير النفط والاستفادة من المشتقات النفطية وتطويرها من خلال الأستثمارات وخاصة استثمار الغاز، فإن طرق الانتقال بين النظم الأستثمارية التي حكمه الأقتصاد النفطي للدولة العراقية عبر الزمن، ومنذ أول ظهور للنفط وكيفية الاستغلال والمنافسة الأجنبية الاستعمارية لها دور كبير في المشاريع الأستثمارية لدى السياسيين العراقيين وذلك لتبني أفضل النظم المستخدمة تناسقا مع الظروف الحالية والمتطلبات التي يسعى العراق لتحقيقها من خلال الأستثمار ***( ولاء لؤي، ٢٠٢٣، ص ١-١٢٠)***.

لذا تكمن أهمية العراق النفطية وإستثماراتها ودورها المستقبلي على المستوى الداخلي والإقليمي والعالمي من خلال الاطلاع على المخزون العالمي للنفط، ويشكل النفط نقطة الارتكاز الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في العالم، وذلك في الوقت الذي أصبحت الأحتياطيات النفطية للولايات المتحدة البالغة ٢٢ مليار برميل أي ٢٪ فقط من الإحتياطيات العالمية المؤكدة تتناقص باطراد رغم امتلاكها أحدث الأساليب والمعدات التكنولوجية وتوفرها على أعلى القدرات الأستثمارية وباتت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للنفط والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط ***(د. بيوار خنسي، ٢٠٠٥، ص ٧٤، ٧٨)***.

لذلك تحاول أمريكا إيجاد موقع لها ولشركاتها النفطية في تلك الدول الغنية بالنفط ومن أبرزها العراق والتي تمتلك إحتياطاً هائلاً من النفط مما يجعل العراق محط أنظار وأطماع الدول الخارجية والشركات النفطية العالمية وإستثماراتهم وخاصة الأمريكية حيث يعرفون أهمية النفط العراقي الذي يتميز بانخفاض كلفة الانتاج للبرميل الواحد. ولكن يجب أن يكون العراق صاحب سياسة اقتصادية رشيدة بعيدة عن استغلالها من قبل السياسة الأمريكية، لكي يتقدم اقتصاد العراق واستثماراته، لذا من المهم أن يعي الساسة العراقيون هذه المسألة جيداً، ومن ثم الاهتمام بالأستثمارات غير النفطية التي سوف نقوم بتحليها في الفقرة الثانية من هذه المبحث.

**٢ـ دور الأستثمار في القطاعات الأخرى في تقدم الإقتصاد العراقي**

إن دور الأستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية مهم جداً في تقدم إقتصاد العراق، ونود ان نشير هنا إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة في السابق قد تبنت ستراتيجية تعويض الاستيرادات من خلال توفير بعض الحوافز المناسبة للمستثمرين الوطنيين وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ وعلى الرغم من خضوع العراق سياسياً وإقتصادياً لنفوذ الاستعماري البريطاني ظهر بعض التحسين في القطاع الصناعي وصدور أول قانون لتشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩المعدل ***(الشكاكي،٢٠٠٨ ص ١١٠)***، وبعدها في سنوات الثمانينات والتسعينات صدر عدد من القوانين ذات الصلة بالأستثمار ومن ثم في عام ٢٠٠٣ صدرت قوانين أخرى منها قانون رقم ٣٩ من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة CPA، لكن على الرغم من وجود القوانين فنرى العراق في نفس المستوى من التقدم حيث لا يؤدي إلى ازدهار البلاد وبهذا لا تحصل حالة من رفاهية المجتمع. فيجب في أرض الواقع زيادة وتنويع الأستثمارات على الأراضي العراقية سواءً استثمارات في الرأسمال البشري والقطاعات الأخرى، خاصة في القطاع الصحي لإنه هنالك أزمة وخلل في النظام الصحي في هذهالقطاع حسب صحيفة رويتر ويحتاج هذه القطاع إلى الإستثمار الفعال فيه ***(صحيفة رويتر الألكترونية، ،أحمد أبو العينين، خلل في النظام)*** ومن ثم وضع مناخ استثماري لجذب المستثمرين إلى العراق كما أشرنا إليه سابقا لإن هرب كثير من المستثمرين من العراق كان بسبب الميليشيات والعشائر، هذا ما أدى إلى خوف المستثمرين من العراق ***(مصدر ألكتروني، صحيفة الحره، هروب الاف الأستثمارات في العراق)***، كما يحتاج الأقتصاد العراقي إلى استراتيجية محكمة للتنمية بحيث ترتكز على معايير الكلفة وحساباتها فالمؤسسات الأقتصادية الحكومية ومنها الخاصة تحتاج إلى الكفاءة لإنجاح مشاريعها كما تحتاج إلى جهاز إداري كفوء و غير بيروقراطي، حيث هناك ترابط بين الحرية السياسية والحرية الأقتصادية وذلك لتحرير نمو الأقتصاد العراقي وازدهاره. فتعد الحرية الأقتصادية أحد أهم القواعد الأساسية لكل نظام اقتصادي ***(د. مايح شبيب، ٢٠٢٣)***. هذه الإستراتيجيات سيكون لديها دور فعال لتفعيل الإستثمارات في الإقتصاد العراقي.

كما نعلم أن العراق دولة غنية بثرواته الطبيعية والبشرية ففيه العديد من الفرص الأستثمارية ذات العائد الأستثماري المجزي الذي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها في مختلف القطاعات الأقتصادية التي تعود بالنفع والفائدة لكل من المستثمر والدولة (***علي عبد، ٢٠٠٣، ص ٢٤***). وهناك الكثير من القطاعات الأقتصادية التي هي بحاجة إلى الأستثمار فيه، مثل القطاع الصناعي والتجاري والزراعي، هذه ثلاثة القطاعات الذي يرفع من قدرات العراق الإقتصادية ومن ثم يوفير فرص العمل والحد من البطالة، لكن أعيد و أكرر وأركز أن هذه الأستثمارات يجب أن تكون تحت الحكم الرشيد لإنه يؤثر بشكل إيجابي على زيادة الأستثمارات ومن ثم قيام استثمارات في الرأسمال البشري، وبشكل دقيق على المستوى حقوق المواطنين من جانب الأستثمار في رأسمال البشري ووضع التشريعات، ومن ثم وضع مشروعات فكرية ومدنية وإنسانية يؤدي إلى حفظ كرامة الإنسان وخاصة عند فقدان عمله أو عندما تكون لديه أزمات مالية ونستطيع حصر ذلك من خلال خلق دوائر العمل لإيجاد العمل للعاطلين عن العمل، ومن ثم خلق مؤسسات التأمين الصحي وذلك لحماية المواطن من أزماته المالية والصحية. لذا يؤدي وجود هذه المؤسسات إلى حفظ كرامة

المواطن العراقي. لذلك فإن الدول المتقدمة مثل الدول الأوربية توجد فيها هذه المؤسسات من أجل تفادي المشاكل الأقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد، وتوزيع ثرواتها بشكل منصف بين الفقراء والأغنياء، فإذا نظرنا إلى جمهورية فرنسا نرى هذه الدوائر بشكل واضح مثل دائرة ( La Caf - لاكاف) هو دائرة للتأمين الاجتماعي، وكذلك دائرة العمل ( Pôle emploi)، فهذه المؤسسات لديها دور مهم في حفظ رأس المال البشري ومن ثم توظيفهم في القطاعات الأقتصادسة المختلفة في المجتمع الفرنسي، وهكذا فإن تكوين البنية التحتية في الدول النامية بدون هذه الدوائر والمؤسسات سيؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية على مستوى الحقوق الأقتصادية والاجتماعية للمواطن، وفي حالة توزيع ثروات البلاد بشكل منصف سيكون هناك مشاكل تؤثر على رأسمال البشري بشكل سلبي وتؤثر على الأقتصاد من خلال تفشي الفساد، ومن ثم تؤثر على الأستثمار وعلى كل القطاعات الأقتصادية المختلفة. فعند توزيع الثروات بشكل منصف يتم حفظ كثير من الحقوق الفردية الأقتصادية للمواطن ، وهذا يؤدي إلى ازدهار البلد بشكل منصف، ومن ثم سيكون دور الاستثمار معنى خاص لدى المواطن العربي في البلاد العربية ومن ثم الاستمرار في الأستثمار للبنية الفوقية سيكون عاملا مهما للتكامل الأقتصادي، لذلك نرى أن في المجتمع الأقتصادي كل عناصر الازدهار يرتبط مع عناصر اقتصادية أخرى لزيادة الأستثمار بشكل عام، وهذا يبين لنا دور الأستثمار في تطوير الأقتصاد بشكل واضح. فعند دراسة زيادة الأستثمارات والتنويع فيه يجب أن نأخذ عنصر الفرد الأقتصادي أي المواطن بنظر الاعتبار لتكون المعادلات الأقتصادية مفهومة بشكل واضح وتسهل دراسة القرارات لصناع القرار في المجال الأقتصادي في كيفية تفعيل دور الأستثمار.

عند الحديث عن تقدم العراق اقتصاديا ومن ثم وتفعيل دور الأستثمارات يجب في بادئ الأمر أن نأخذ هذه العناصر الأقتصادية التي أشرنا إليها بنظر الاعتبار، ومن ثم البدء بالأستثمارات في كل القطاعات الأقتصادية، حيث إن الأستثمار والتصنيع في العراق هو حقيقة اقتصادية ثابتة آمنت البلاد بأنه الوسيلة لزيادة الدخل القومي والتشغيل الكامل للقوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة بين أفراد الشعب وهذا يتطلب ضرورة التدخل الحكومي لتوجيه الحياة الأقتصادية وإرسائها على أسس سليمة تهدف إلى خدمة الأقتصاد وتحقيق الأغراض الأقتصادية والاجتماعية التي تفيد في بناء مجتمع سليم يستطيع أن يشبع حاجاته بجزء قليل من الثروة القومية الموجودة في البلاد، وتترتب على هذا الأمر ضرورة قيام الحكومة بوضع تخطيط شامل وكامل للموارد الأقتصادية من خلال دورالأستثمارفي الخطة الوطنية، ومن ثم يمكن استغلال هذه الموارد المتوفرة والقوى البشرية في إنتاج السلع والخدمات التي تحتاج إليها، وبهذا نكون قد أسهمنا في زيادة الدخل القومي وأوجدنا توازنا بين القطاعات الأقتصادية للبلد وخلقنا مجالا لتشغيل القوى العاملة التي تشتغل فيما بعد بكفاية كبيرة. وهذا كله يتبلور في زيادة إجمالي الدخل ورفع مستوى المعيشة وتحقيق نوع من الرفاهية لأفراد الشعب (***سعيد عبود، ١٩٦١، ص٣***).

ولا ننسى أن الحكومة يجب أن تستخدم الوسائل الحافزة والتي تطمئن بها الأستثمارات والمشاريع التي تتفق مع التسهيلات والخدمات المقدمة من قبل الحكومة التي تدفع بحافز معين على الأستثمار ومن خلال السياسة الضريبية التي يجب أن تتماشى مع الأهداف والخطط التي وضعت سابقا امشاريع محدودة تدخل في برامج التنمية الأقتصادية على ميادين معينة من الإنتاج بشرط أن يجد المستثمرون ورجال الأعمال التسهيلات الإدارية والضريبية. ومن ثم يتم استخدام الإعانات لتشجيع المستثمرين وحمايتهم وبهذه الطريقة نستطيع ضمان نجاح الأستثمارات وتفعيل دورها في البلدان العربية ومنها العراق، ومن ثم يتقدم العراق اقتصاديا وبهذا الشكل سيكون دور الأستثمار مهماً وفعالاً.

**الاستنتاجات**

١. إن دور الأستثمارات في القطاعات الأقتصادية المختلفة كقطاع الصناعة والزراعة والتجارة والصحة يأتي أولا من خلال تطبيق حكم رشيد في الدولة، ومن ثم التركيز على التخطيط للاستثمارات في كل القطاعات الأقتصادية المختلفة بشكل يؤدي إلى تقدم البلد اقتصاديا، ويجب أن لا يكون التخطيط للاستثمار فقط في قطاع محدد. ومن ثم يأتي تفعيل دور الأستثمارات في مجال الرأسمال البشري ومشكلة الحقوق الأقتصادية والاجتماعية للفرد الذي يجب أن يكون من أولويات الدولة للاهتمام به. ومن ثم إن سير هذه العمليات يؤدي إلى تكوين دور مهم للاستثمارات، مما يؤدي إلى تقدم اقتصاد العراق بصورة منتظمة.
٢. عند البحث في تحليل دور الأستثمار في تقدم اقتصاد العراق، يجب أن يؤخذ أفراد المجتمع ودورهم داخل هذه الأستثمارات بنظر الإعتبار، وذلك لنستطيع قياس دور الأستثمار في العراق، لذلك نرى أن في المجتمع الأقتصادي كل عناصر من عناصر التقدم والتنمية والمواطنة مرتبطة بعضها البعض.
٣. التسهيلات للمستثمرين، وبناء مناخ استثماري في قطاع ما يؤدي إلى زيادة الأستثمارات في هذا القطاع، ولكن يجب أن نأخذ الأستثمار في كل القطاعات الأقتصادية بشكل متوازن بنظر الإعتبار، لذا قبل البدء بالمشروع والحديث عن الأستثمار يجب الاهتمام بالتحفيز ووضع مناخ استثماري آمن في البلد، وهذا ينطبق على العراق لتقدم اقتصاده.
٤. إن تنظيم إدارة الأستثمار وزيادتها يجب أن يكون تحت الحكم الرشيد من خلال مؤسساته، وخاصة عندما تكون هذه الأستثمارات مرتبطة برفاهية المواطن، لذا يجب أن يكون بناء الحكم الرشيد على أساس الرجل المناسب في المكان المناسب، ومن ثم تطبيق البحوث الأقتصادية الجامعية، وهذا سيؤدي إلى تسهيل حل المشكله الموجودة بشكل واقعي في العراق وهذا يؤدي إلى تسهيل تكوين القرارات الأقتصادية للتقدم بالأقتصاد العراقي وتفعيل دور الأستثمارات.
٥. إن زيادة دور الأستثمار في كل القطاعات الأقتصادية تحت الحكم الرشيد تؤدي إلى تقدم الأقتصاد، وإن الأستثمارات في قطاع محدد فقط لا يؤدي إلى التقدم الأقتصادي بشكل فعال، وهذا يتطابق مع فرضية البحث التي قدمناها في مقدمة البحث.

**التوصيات**

١. كما هو مذكور في الأستنتاجات، إن زيادة الأستثمارات في القطاعات الأقتصادية المختلفة سيؤدي إلى تقدم اقتصاد العراق من خلال تحديد المشاكل القطاعات الأقتصادية ومن ثم الأستثمار فيه، لذلك نوصي بأن يكون الأستثمار أو زيادته على أساس الحاجة والمنفعه، ومن القطاعات التي يحتاج إليها العراق هو قطاع الكهرباء، الصحه، والتعليم، ونوصي ايضا بتحديد مشكلة هذه القطاعات ومن ثم الأستثمار فيها، وهذه الإجراءات مهمة لتقدم سير العمليات الأقتصادية لتقدم العراق اقتصاديا.
٢. الأستثمار في قطاع الزراعه يكون عن طريق وضع سياسة اقتصادية ترتكز على محاربة البطالة والفقر والتعسف الأقتصادي وذلك من خلال توزيع الأراضي ومن ثم إحيائها مجددا بالمزارعين الحقيقيين من أجل تأمين المواد الغذائية للعراق أيضا من خلال القطاع الزراعي. وتبديل القوانين والقاعدة الزراعية الراهنة تبديلا يحمي الفلاح ويكفل تمتعه بثمرات جهوده، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل دور الأستثمار للتقدم بالأقتصاد العراقي في القطاع الزراعي.
٣. نوصي بالأستثمار في رأس المال البشري من خلال قطاع التعليم لأن التعليم أساس رأس المال البشري، ونوصي أيضا بقيام الدولة بإجراءات في قطاع الصناعات والمشاريع والمؤسسات ذوات الصفة العامة في الحالات التي يعجز عنها التشبث الفردي من خلال إسهام الدولة في كافة المشاريع الصناعية الكبرى وتأسيس مجالس استشارية لكل صناعة ومجلس اقتصادي أعلى لوضع الخطط والتصاميم العامة، وهذا ما يؤدي إلى تكوين دور مهم للاستثمار، ومن ثم تفعيل دور المصاريف الأستثمارية من خلال الحكومة العراقية ومن ثم الهيئة الأستثمارية.
٤. وضع سياسات اقتصادية دولية وداخلية لتكوين المنهج العمراني الشامل للبلاد لكل قطاع من قطاعاته وخاصة البنية التحتية وهذا يتم التأشير عليه من خلال دور الأستثمار وهيئاتها.
٥. متابعة الهيئات الأقتصادية كافة مباشرة من خلال مجلس الوزراء العراقي لسير المشاريع الحساسة في بناء العراق اقتصادياً وسياسياً وذلك لتفادي الفساد أو أية مشكلة قد تعرقل سير العمليات الأقتصادية في البلد عند الحديث على الأستثمار، وهذه التوصيات هي إستراتيجيات لتفعيل دور الأستثمار في كافة القطاعات الأقتصادية في العراق.

**المصادر**

**اولاً: المصادر العربية**


١- JAWAL HACHEM, Le développement économique se fonde sur une planification scientifique, Article in this link (https://www.monde-diplomatique.fr/1973/07/HACHEM/31629), consulted on 15/10/2022, at 10h22.
٢- أدريس رمضان حجي الشكاكي، محددات الأستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان، دراسة ميدانية في عينة من شركات الأستثمار المباشر ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، ٢٠٠٨، ص ٩.
٣- أزاد شكور صالح، قوانين تشجيع الأستثمار في العراق وأقليم كردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الأستثمار السياحي، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون بجامعة صلاح الدين، المكتبة العامة، أربيل، العراق، ٢٠٠٥، ص ٧٢،٥٩.
٤- بدر غيلان، تشريعات الأستثمار وإستراتيجية التعاون المالي العرابي، دار الثورة للصحافة والنشر إدار النفط والتنمية، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد، العراق، ١٩٧٨، ص ٦٨.
٥- بيوار خنسي، الملف النفطي في العراق، دار سيريز لطباعة والنشر مع مطبعة وزارة التربية، أربيل، العراق، ٢٠٠٥،ص ٧٤، ٧٨.
٦- جميل علي عبد الكريم، دراسة دور الأستثمار الأجنبي المباشر في الأقتصاديات النامية مع التركيز على إقليم كردستان العراق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الأقتصادية بجامعة السليمانية، ٢٠٠٨.
٧- د. إسماعيل عبدالرحمان، إستثمارالعائدات النفطية في تحقيق التكامل الأقتصاد العربي، دارالحرية للطباعة، بغداد، العراق، ١٩٧٦، ص ٦٨، ٦٩.
٨- د. أميرة حسب الله محمد، محددات الأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الأقتصاديةالعربية، دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأسكندرية ، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٥
٩- د. مايح شبيب الشمري وأخرون، الحرية الأقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق، كلية الإداره والأقتصاد، بحث ألكتروني منشور على الرابط التالي https://www.iasj.net/iasj/download/627e18cc3d589808 أخر زيارة لها كان في ٢٠٢٣/١١/١١.
١٠- راهيدة طاهر عزيز حسن، قياس وتحليل أثر الإنفاق الأستثماري الحكومي في تطوير خدمات قطاعي التربية، والصحة لإقليم كردستان (٢٠٠٣-٢٠١١٨)، رسالةمقدمة إلى مجلس كلية الإداره والأقتصاد لنيل درجة ماجستير في الأقتصاد، أربيل، ٢٠٢١.
١١- الراوي، علي عبد محمد، الفقر والبطالة والسياسة الأستثمارية في العراق، بحث منشور في مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء العدد السابع ، كانون الثاني، العراق، ٢٠٠٣، ص ٢٤.
١٢- سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق، الطبعة الأولى، طبع بمطبعة الأسواق التجارية، بغداد، العراق ١٩٦١، ص ٣.
١٣- سلوى توفيق محمد، صناعة إستخراج وتكرير النفط في محافظة كركوك للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٣، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإداب في جامعة صلاح الدين ـ أربيل كجزء من متطلبات درجة الماجستير، أربيل، العراق ٢٠٠٧، ص ٥٧.
١٤- صحيفة الحره الألكترونية،مقال منشور بعنوان هروب ألاف الإستثمارات في العراق بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ على الرابط التالي :- (https://www.alhurra.com/iraq/2020/10/31/%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8- ) أخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٤/٠١/١٠.
١٥- صحيفة رويتر الألكترونية، أحمد أبو العينين و وريد ليفنسون، تقرير خاص خلل في النظام، رحلة في دهاليز أزمة الرعاية الصحية في العراق، مقال منشور بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٠ على الرابط التالي:- (/https://www.reuters.com/article/idUSKBN20P1ZE) أخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/١٢/١٢.
١٦- العربية نيوز سكاي، شراء العقارات، العراق يحاصر أنشطة غسيل الأموال، منشور بتاريخ ١٢ أبريل في عام ٢٠٢٣ على الرابط التالي :- https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1612464 أخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/١١/١١.
١٧- علي مقلد و علي زيعور، الأستثمار الدولي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٧٠، ص ٦٠-٦٣.
١٨- كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الأقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢١٧.

١٩- مصدر ألكتروني، الصفحة الرئيسية المعهد العراقي للإصلاح الإقتصادي، مظهر سباهي، إشكالية النفط العراقي، مقال منشور بتاريخ ، ٢٠٢٣/٠٩/٢٦ على الرابط التالي (https://iier.org/ar/%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9- أخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٤/٠١/١٥.
٢٠- مصدر ألكتروني، تقرير من قبل البنك الدولي بعنوان (أخر التطورات والأفاق الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الإستثمار من أجل النمو وفرص العمل) منشور بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١١، على الرابط التالي : - (https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2011/09/21/governance-matters-for-growth-and-jobs-in-middle-east-and-north-africa ) أخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٤/٠١/٠٢.
٢١- مصدر ألكتروني، صفحة الأمم المتحدة والحكم الرشيد (https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance ) أخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٤/٠١/٠١.
٢٢- ولاء لؤي طارق، مستقبل النفط العراقي بين الأستثمار والوطني والأستثمار الأجنبي، مقالة ألكترونية تحت إشراف د. عبد الصمد سعدون الشمري،٢٠١٢. : https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1096 أخر زيارة لها كانت ٢٠٢٣/٠٤/٣٠.
٢٣- ياسين عثمان عبدالله، دور الإنفاق الحكومي في الأستثمار البشري في إقليم كردستان العراق للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإداره والأقتصاد في جامعة صلاح الدين/أربيل كجزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة الأقتصاد، مكتبة الجامعه، أربيل ، العراق، ٢٠٠٨، ص ل، ٨١ ـ ٨٩.
٢٤- يهوري نبيل، أهمية الأستثمار في تطوير التنمية الأقتصادية دراسة حالة الدول العربية، بحثا منشور في مجلة دفاتر إقتصادية،جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الأقتصادية ،٢٠١٩، المجلد ١١، العدد ١ .

**ثانياً: المصادر العربية المترجمة**

1- Al Arabiya News Sky, Buying Real Estate, Iraq Besieges Money Laundering Activities, published on April 12, 2023 at the following link: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1612464 The last visit was on 11/11 /2023.
2- Al-Hurra Electronic Newspaper, an article published entitled The flight of thousands of investments in Iraq on October 31, 2021 at the following link: (https://www.alhurra.com/iraq/2020/10/31/%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8- ) Her last visit was on 01/10/2024.
3- Ali Muqallad and Ali Zaiour, International Investment, first edition, Beirut, Lebanon, 1970, pp. 60-63.
4- Al-Rawi, Ali Abd Muhammad, poverty, unemployment, and investment policy in Iraq, research published in the Journal of Future Research, Al-Hadba College, issue seven, January, Iraq, 2003, p. 24.
5- Azad Shakur Saleh, Investment Encouragement Laws in Iraq and the Iraqi Kurdistan Region and their Applications in the Field of Tourism Investment, a comparative analytical study, a letter submitted to the Council of the College of Law at Saladin University, Public Library, Erbil, Iraq, 2005, pp. 59,72.
6- Badr Ghaylan, Investment Legislation and the Arab Financial Cooperation Strategy, Dar Al-Thawra for Press and Publishing, Oil and Development Department, Al-Adib Al-Baghdadi Press, Baghdad, Iraq, 1978, p. 68.
7- Biwar Khansi, The Oil File in Iraq, Serez Printing and Publishing House with the Ministry of Education Press, Erbil, Iraq, 2005, pp. 74, 78.
8- Dr. Amira Hasballah Muhammad, Determinants of Direct and Indirect Foreign Investment in the Arab Economic Environment, A Comparative Study, House of Culture, Alexandria, Egypt, 2005, p. 15
9- Dr. Ismail Abdul Rahman, Investing oil revenues in achieving Arab economic integration, Al-Hurriya Printing House, Baghdad, Iraq, 1976, pp. 68, 69.
10- Dr. Mayeh Shabib Al-Shammari and others, Economic Freedom and the External Sector and Ways to Promote It in Iraq, College of Administration and Economics, electronic research published at the following link https://www.iasj.net/iasj/download/627e18cc3d589808 Last visit was on 11/11/2023 .
11- Electronic source, a report by the World Bank entitled (The latest economic developments and prospects for the Middle East and North Africa region: investing for growth and job opportunities) published on September 21, 2011, at the following link: - (https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2011/09/21/governance-matters-for-growth-and-jobs-in-middle-east-and-north-africa) Her last visit was on 01/02/2024.
12- Electronic source, home page, Iraqi Institute for Economic Reform, Mazhar Sibahi, The Problem of Iraqi Oil, article published on 09/26/20223 at the following link (https://iier.org/ar/%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-/ Her last visit was on 01/15/2024.
13- Electronic source, United Nations and good governance page (https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance), last visited on 01/01/2024.
14- Idris Ramadan Haji Al-Shakaki, Determinants of Foreign Direct Investment in the Kurdistan Region, a field study on a sample of direct investment companies 2005-2006, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah, Iraq, 2008, p. 9.
15- Jamil Ali Abdul Karim, studying the role of foreign direct investment in developing economies with a focus on the Kurdistan region of Iraq, a thesis submitted to obtain a master's degree in economic sciences at Sulaymaniyah University, 2008.
16- JAWAL HACHEM, The economic development based on a scientific planning, Article at this link (https://www.monde-diplomatique.fr/1973/07/HACHEM/31629), consulted on 10/15/2022, at 10h22.
17- Kamel Allawi Kazem Al-Fatlawi and Hussein Latif Kazem Al-Waidi, Principles of Economics, Safaa Printing and Publishing House, first edition, Amman, Jordan, 2013, p. 217.

18- Rahida Taher Aziz Hassan, Measuring and Analyzing the Impact of Government Investment Spending in Developing Education and Health Sector Services in the Kurdistan Region (2003-20118), a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics to obtain a Master's degree in Economics, Erbil, 2021.
19- Reuter electronic newspaper, Ahmed Abu Al-Enein and Reid Levinson, special report: A glitch in the system, a journey into the corridors of the health care crisis in Iraq, an article published on March 2, 2020 at the following link: (https://www.reuters.com/ article/idUSKBN20P1ZE/) Her last visit was on 12/12/2023.
20- Saeed Abboud Al-Samarrai, Ways to Industrialize Iraq, first edition, printed by the Commercial Markets Press, Baghdad, Iraq 1961, p. 3.
21- Salwa Tawfiq Muhammad, Oil Extraction and Refining Industry in Kirkuk Governorate for the Period 1973-2003, a thesis submitted to the Council of the Faculty of Arts at Saladin University - Erbil as part of the requirements for the Master's Degree, Erbil, Iraq 2007, p. 57.
22- Walaa Louay Tariq, The Future of Iraqi Oil between Investment, National and Foreign Investment, an electronic article under the supervision of Dr. Abdul Samad Saadoun Al-Shammari, 2012. : https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1096 Her last visit was 04/30/2023.
23- Yassin Othman Abdullah, The role of government spending in human investment in the Kurdistan region of Iraq for the period 1996-2005, doctoral thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at Saladin University/Erbil as part of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Economics, University Library, Erbil, Iraq, 2008, pp. 81-89.
24- Yehouri Nabil, The importance of investment in developing economic development, a case study of Arab countries, research published in the Journal of Economic Notebooks, Zian Ashour University, Faculty of Economic Sciences, 2019, Volume 11, Issue 1.